البحوث والدراسات

درجة إدراك طلبة جامعة السلطان قابوس لأساليب التنويع الاقتصادي وترشيد الاستهلاك ودورهم في دعم الاقتصاد الوطني بسلطنة عمان

أ. د. وجيهة ثابت العاني
أ. هاجر بنت مبارك السعدية

ملخص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى وصف وتحليل موضوع ترشيد الاستهلاك بوصفه إحدى ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وأحد المتطلبات الأساسية لدعم الاقتصاد الوطني لأي دولة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة؛ لتكشف عن درجة إدراك طلبة جامعة السلطان قابوس لأساليب التنويع الاقتصادي وترشيد الاستهلاك.

المنهج: استخدم في الدراسة المنهج الوصفي، من خلال تصميم استبانة محكمة لجمع البيانات، وتضمنت سؤالين للكشف عن أساليب التنويع الاقتصادي، ومحددات الاستهلاك لدى طلبة الجامعة. إضافة إلى محورين رئيسيين، هما: دعم الاقتصاد الوطني، وترشيد الاستهلاك والإنفاق. بلغت عينة الدراسة 150 طالباً وطالبة من مختلف الكليات العلمية والإنسانية بالجامعة.

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة أن طلبة الجامعة يمتلكون درجة عالية من الوعي في مجال دعم الاقتصاد الوطني بمتوسط حسابي بلغ 4.07، وكذلك بالنسبة إلى محور ترشيد الاستهلاك والإنفاق الذي بلغ متوسط 3.92. كما أظهرت نتائج تحليل اختبار (ت) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإناث ولصالح طلبة السنة الدراسية الثالثة فما دون، في محور دعم الاقتصاد الوطني.

– تُسلّم البحث في 2019/1/28، عُدّل في2019/5/21 أجيز للنشر في 2019/10/7.
Doi: https://www.doi.org/10.34120/0382-047-182-004

الخاتمة: انتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات، من أهمها عقد ورش عمل وندوات لطلبة الجامعة حول كيفية ترشيد الاستهلاك وتنويع مصادر الدخل للفرد أو للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: ترشيد الاستهلاك، التنويع الاقتصادي، إدراك الشباب، دعم الاقتصاد الوطني.

المقدمة

يواجه الشباب في عالمنا المعاصر عدداً من التحديات الثقافية والاجتماعية، والمعرفية، والسياسية، والفكرية، والاقتصادية، إلى غيرها من المشكلات التي ظهرت في المجتمعات العربية تحت تأثير ظاهرة العولمة وما تبعها من الأحداث والظواهر والمستجدات، وما تحمل في طياتها من متناقضات، ونزاعات فكرية، ومادية حتمية، تفرض على الشباب إعادة النظر في منهج تفكيرهم، ونمط حياتهم، وأسلوب معيشتهم، في ظل رؤية شمولية منظومية، تستوعب هذه المتغيرات ليخرج من خلالها هؤلاء الشباب بتصور جديد وتوجه تتضح بوساطته معالم حياتهم ورؤى مستقبلهم.

إن ما يحيط شبابنا اليوم من عالم، يتميز بسرعة التغير، ونمو المعلومات المطرد، وتضاعف إنتاج المعلومات في مدة لا تتجاوز خمس سنوات، كل هذا له حتمية تأثيره الواضح على جوانب الحياة المختلفة، وميادينها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعرفية والتقنية، وبخاصة بعد أن أصبحت المعلومات مورداً تنموياً مهماً يضاهي الموارد الطبيعية والبشرية الأخرى، وبات فقدان قواعد البيانات عاملاً مؤثراً في قطاعات كثيرة في المجتمع ...؛ إذ تحتفظ منظومة الأمم المتحدة وحدها اليوم بما يزيد على 300 قاعدة بيانات، كما يوجد في العالم ككل مئات الآلاف من قواعد البيانات أيضاً (علي، 2003؛ النقري، 1999).

إن تعاظم نفوذ الثقافة الاستهلاكية وسيادتها على الثقافات الأخرى في العالم بات واضح المعالم ولا يحتاج إلى تقديم أدلة أو براهين وقد سعت هذه الثقافة، مع الأسف، منذ أكثر من قرن ونصف القرن من الزمن إلى تدمير الثقافات الوطنية والقومية والروحانية أو إلحاقها تبعياً لها (فيذرستون، 1991، ص.13). كما أن ما تعانيه

المجتمعات اليوم من أزمات اقتصادية يعود إلى أسباب عديدة، أبرزها إشاعة الثقافة المادية الهشة بين فئات المجتمع، وبخاصة فئة الشباب، التي تستند إلى أسس سطحية، تركز على إشباع حاجات الفرد المادية الاستهلاكية حتى تصل إلى حد التخمة التي تقتل في النفس الروح المعنوية والفكر الحر المستقل، وتعوّده على الكسل والخمول والاتكال على الآخرين، واللامبالاة والنظرة السطحية للأمور والاحتكام إلى الصورة؛ أي المظهر والشكل بعيداً عن المعايير المنطقية العقلية؛ ليصبح إنساناً مستهلكاً، مبذراً، مبدداً للطاقة، في الوقت الذي يجب أن يكون إنساناً منتجاً، معمراً، مقتصداً. إن ثقافة التخمة والترف الشائعة في المجتمعات الغربية إنما هي على حساب مجتمعات أخرى، يكاد الفقر والجوع المدقع ينخر قواها البشرية؛ إذ تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن 35 مليون شخص في العالم يموتون من الجوع سنوياً إلى جانب 1200 مليون يعانون من سوء التغذية المزمن، منهم 800 مليون طفل (أيوب، 2003، ص.335–336).

إن الثقافة القائمة على الاستهلاك فقط من دون الإنتاج تعد ثقافة سطحية تعتمد على الصورة والخيال وتبعد الإنسان عن الواقع الحقيقي، وتقلل قدرته على التمييز بين الواقع والخيال إلى أن تختلط عنده القيم جميعاً؛ لتصبح سواء، لا فرق بينها (فيذرستون، 1991، ص.112). كما أن من نواتجها إحداث أزمات اقتصادية لا قبل لها نتيجة الإسراف والتبذير وعدم التفكير في المستقبل والتخطيط المسبق له عن طريق استقراء المستقبل وتحليله (Meta-Analysis) والتهيؤ المسبق للأزمات المتوقعة؛ كل ذلك دليل على قلة الوعي الفكري وضعفه لدى الشباب العربي في كيفية التدبير والتخطيط والبحث عن الجديد، في الوقت الذي نجده ينصرف إلى اللهو والجلوس لفترات طويلة في المطاعم والمقاهي والتحدث بأحاديث تافهة لا معنى لها ولا قيمة (مرتضى، 2011)؛ حتى إنه قلّما نجد بعض الشباب يتحدث عن كتاب أو مقالة أو موضوع ثقافي بحجة أن أسعار الكتب مرتفعة أو أنها غير متوافرة أو أنه ليس لديه وقت كافٍ للمطالعة...، أو أنه يكتفي بالدروس والمحاضرات المقررة له في الجامعة وهي – في رأيه – كافية، وتغنيه عن مطالعة كتب ومصادر أخرى. علماً أن المكتبة الرئيسية في الجامعات لا تتعدى خطوات من قاعات المحاضرات وغنية بمصادرها المعرفية، كما أنها توفر بشكل مجاني مئات بل عشرات الألوف من الكتب والمطبوعات بمختلف الموضوعات والعناوين والتخصصات.

إن البحث عن ترشيد الاستهلاك أصبح ضرورة ملحّة جداً، وبخاصة بعد تفشي ظاهرة الاستهلاك المفرط (Over Consuming) وتأثيره السلبي على فكر الشباب وسلوكياته، التي باتت تبرر بأعذار غير منطقية؛ مما يستدعي البحث فيها والوقوف على أسبابها أو الظروف والعوامل التي أدت إلى ظهورها، فالمشكلة لا تخص الشباب وحده فحسب، بل إنها مسؤولية تقع على عاتق المجتمع بأكمله؛ بدءاً من الأسرة، والمؤسسة التعليمية، والمؤسسات الثقافية والإعلامية، والدينية، والاقتصادية، والاجتماعية.

أشارت منظمة العمل الدولية في تقرير (2016/1/19) إلى أن استمرار ارتفاع معدلات البطالة عالمياً وتواصل البحث عن فرصة للعمل في ظروف غير مستقرة يؤثران بشدة على أسواق العمل في العديد من اقتصادات الدول الناشئة والنامية، وتوقع تقرير" توجه العمالة العالمية والمنظور الاجتماعي" (WESO) لعام 2016 ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل بمقدار 2.3 مليون لتصل إلى 199.4 مليوناً في نهاية العام. وتعد هذه الأرقام أكبر بكثير من معدلات ما قبل الركود الاقتصادي. وقال المدير العام للمنظمة، غاي رايدر، في مؤتمر صحفي في أثناء تقديم التقرير: إن الاقتصاد العالمي لا ينتج عدداً كافياً من الوظائف بشكل يعادل الارتفاع في البطالة. وأضاف أنه ليس كل العاملين في حال أفضل من العاطلين عن العمل قائلاً: "العمل في وضع هش يعد من الأبعاد السلبية لنوعية العمل. يجب أن نأخذ بعين الاعتبار جودة العمل وتأثيره على معدلات الفقر في القوى العاملة. هؤلاء الناس يعملون ومع ذلك ما زالوا يقبعون تحت وطأة الفقر. والأرقام التي لدينا هنا تؤكد أن هناك 327 مليون عامل يعيشون في فقر مدقع، بالإضافة إلى 434 مليون عامل يعيشون في فقر متوسط، و 533 مليوناً على حافة الفقر. من المؤسف أن العمل لا يضمن للكثير من الناس حول العالم الهروب من الفقر. هناك حوالي 1.5 مليار شخص تقريباً يعملون في ظل تلك الحالات المهمشة، ويمثلون ما يعادل 46% من القوى العاملة العالمية. إنه أمر مثير للقلق، فهذه الأرقام في تزايد وليس العكس". (منظمة العمل الدولية، 2017).

واعتبر تقرير منظمة العمل الدولية أن الاقتصاد العالمي غير قادر على خلق وظائف كافية، بفعل التباطؤ في الاقتصادات الناشئة، والهبوط في أسعار السلع الرئيسية. وأشارت المنظمة إلى أن الاقتصادات الكبرى في آسيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية سوف تعاني من ارتفاع معدلات البطالة؛ بسبب اعتمادها على مبيعات السلع الرئيسة. وأبدى التقرير توقعاته بأن معدل البطالة سوف ينخفض بشكل طفيف في الاقتصادات المتقدمة، لكن بوتيرة غير كافية لتعويض ارتفاع البطالة في الدول النامية.

كما كشف التقرير الصادر عن منظمة العمل العربية (2016) أن أكثر من 30% من الشباب العرب يعانون البطالة من جراء النزاعات في بلدانهم والنقص في الاستثمارات التي تسهم في تأمين وظائف لهم؛ فقد بلغت نسبة البطالة في صفوف الشبان العرب حتى سن الثلاثين عاماً ما يجاوز 30%. وأدت الاضطرابات والنقص في الاستثمارات إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل. وهناك عدد كبير من حملة الشهادات لا يتمكنون من إيجاد عمل؛ لأن اختصاصاتهم غير مطلوبة في القطاع الخاص. كذلك – بسبب الاضطرابات في العديد من البلدان العربية – قفز عدد العاطلين عن العمل العرب من مليونين عام 2011 إلى عشرين مليوناً؛ وبذلك تقدر نسبة البطالة في العالم العربي 17% في 2014؛ ومن ثم فإن أهمية تأمين فرص عمل كريمة للشبان يعدّ من الأمور الأساسية التي يجب أن تكون من أولويات التخطيط للقوى العاملة في العقد القادم على الأقل. وأظهرت دراسات اقتصادية أن نسبة النمو في البلدان العربية راوحت في الأعوام الأخيرة بين 2% و3%، علماً بأن احتواء البطالة والفقر يتطلب نمواً لا يقل عن 6%.

وفيما يخص الخليج العربي أظهرت التقارير الحديثة أن نسبة إجمالي الباحثين عن العمل في سلطنة عمان هي 20.6%، أما في السعودية؛ فهي تشكل أعلى نسبة؛ إذ تبلغ نسبة الباحثين عن عمل 8.27% من إجمالي فئة الشباب. وجاءت البحرين في المرتبة الثانية بين دول الخليج العربي من حيث نسبة الباحثين عن العمل. والمجتمع العماني – بحسب ما أشارت إليه الإحصاءات

السابقة – يعاني من تزايد أعداد الباحثين عن عمل، وقد ذكرت الإحصاءات الصادرة عن الهيئة العامة لسجل القوى العاملة في مايو 2016 أن مجموع عدد الباحثين عن عمل بلغ 49 ألف شخص، يتوزعون على عدد من حملة الشهادة الجامعية البالغ عددهم 14980، يتبعه عدد الباحثين عن العمل الحاملين لشهادة الدبلوم الجامعي وعددهم 8269، بينما بلغ عدد الباحثين عن عمل من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه 87 باحثاً عن عمل، والباقي هم من حملة شهادة دبلوم التعليم العام فما دون (الهيئة العامة لسجل القوى العاملة، 2016).

نظريات السلوك الإنساني وترشيد الاستهلاك

يمثل سلوك الإنسان الاستهلاكي أحد أنواع السلوك الإنساني الذي يتأثر بمؤثرات متعددة؛ إذ إن المؤثر الواحد يؤدي إلى أنواع متباينة من السلوك، والعكس صحيح (الصميدي ويوسف، 2007، ص.17). لقد أسهمت نظريات علم النفس في فهم الأنماط السلوكية للأفراد تجاه ما هو مطروح من سلع أو خدمات أو أفكار في الأسواق وتحليل هذه الأنماط وتفسيرها، ويشير عبيدات (2001، ص.26) إلى أهمية العلاقة بين حوافز (Motives) وحاجات الأفراد ورغباتهم وسلوكهم الشرائي والاستهلاكي، وهذا ما يؤكده علماء النفس من أن وراء كل دافع رغبة (Desire)، وأن الدافع هو حالة داخلية تنتج عن حاجة ما، تعمل على استثارة السلوك وتنشيطه، وعادة ما يكون موجهاً نحو تحقيق الحاجة، وعند تلبية هذه الحاجة يشعر الإنسان بالسعادة والارتياح (الرفوع، 2015، ص.19). لقد فسرت العديد من النظريات السلوكية الأسباب الكامنة وراء دوافع الإنسان؛ فقد أشار كل من خليفة وعبد الله (2011) وبني يونس (2007) وكويليام (2004) إلى العديد من هذه النظريات، منها نظرية التحليل النفسي لسيجموند فرويد (Freud, 1856-1939)، التي ركزت على فهم السلوك غير الطبيعي ومعالجته من خلال تحليل مكونات الشخصية (الأنا، والهو، والأنا الأعلى)؛ فالأنا تحاول إرضاء رغبات "الهو" وإشباعها، كما تحاول إرضاء "الأنا الأعلى". وجاءت العديد من النظريات السلوكية؛ لتركز على أهمية المثيرات الخارجية والحوافز والعلاقة بين المثير والاستجابة والتعلم المشروط، التي نبعت من التجارب التي قام بها كل من

واطسون (Watson, 1878-1958) والعالم إيفان بافلوف (Pavlov, 1849-1936) والعالم ثورندايك (Thorndike, 1874-1949) والعالم سكنر (Skinner, 1904-1999)، وركزوا على أثر المنبهات الخارجية؛ أي البيئة المحيطة بالفرد والمعززات المرتبطة بها سواء كانت سلبية أم إيجابية (علي، 2009، ص.52). وتوالت العديد من النظريات السلوكية لتفسير سلوك الإنسان في ضوء ما يكتسب من معرفة، نذكر منها نظرية بياجيه (Beaget, 1869-1980) التي ركزت على الدوافع المعرفية وأهمية تعديل البنية المعرفية لدى الفرد؛ بحيث تتلاءم مع الخبرات السابقة، التي ركزت على "التعزيز"، فهي تركز على النمو والارتقاء المعرفي الذي يزداد من خلال الإدراك والتفكير والتخيل، وركز العالم برونر (Bruner, 1915-2016) على خبرات التعلم وأهمية التعلم بالاستكشاف للفرد؛ بوصف هذه الخبرات تعمل على إثارة دافعية الفرد. وجاءت النظرية الإنسانية لتفسر سلوك الإنسان على أن الحاجة هي التي تدفع الفرد إلى السعي نحو تحقيق الهدف. وصنف العالم ماسلو (Maslow, 1908-1970) الحاجات الإنسانية الخمس إلى الحاجات الفسيولوجية، وحاجات الأمن والسلامة، وحاجات الحب والانتماء، وحاجات تقدير الذات، وحاجات تحقيق الذات (غباري، 2008، ص.46). ومن خلال الاستعراض السريع لتطور نظريات تفسير السلوك الإنساني يستنتج أن هناك العديد من القواسم المشتركة بين النظريات السلوكية المذكورة واتجاه الفرد ودوافعه نحو الاستهلاك ونظرته الاقتصادية، وأن للظروف المحيطة بالفرد ورغباته وحاجاته قوة تأثير في اتجاهه أيضاً نحو الاستهلاك، و يشير إلى ذلك كل من (الصميدعي وردينة، 2007، ص.127; كويليام، 2004)، مع تأكيدهما أن سلوك المستهلك يرتبط بثلاثة أبعاد أساسية بيّنها علماء النفس، وهي: البعد الغريزي، والبعد الإدراكي المرتبط بالمعرفة، والبعد الشعوري المرتبط بالإحساس، الذي يتمثل في البحث عن الرضا، وهذه الأبعاد في مجملها تمكنه من القيام بالمفاضلة بين البدائل المطروحة وتقييمها تقييماً صحيحاً؛ لأجل اتخاذ القرار النهائي؛ إما الشراء، وإما العزوف عنه، وبهذا الصدد يشبه يوسف (2011) المستهلك المعاصر بالمتعلم الناقد الذي يمتلك تفكيراً ناقداً ومستقلاً، يمكنه من الاختيار الصحيح، ويبعده عن الإفراط في الشراء والاستهلاك، وينمي

لديه القدرة على الترشيد والتدبير والتمييز بين الضرورات والكماليات وبين الإفراط والتفريط، في عملية الشراء والاستهلاك، وبخاصة بعد ظهور نمط استهلاكي جديد، يتم عبر وسائط متعددة، منها التلفاز والإنترنت والهاتف المحمول، وعلى امتداد 24 ساعة ومن دون انقطاع للوصول إلى المستهلك أينما وجد. وقد أشار محمود (2011، ص.15) إلى أن وسائل الترويج الإلكترونية للمنتجات جميعها أصبحت تؤثر بشكل كبير على المستهلك من خلال تقديم عروض مغرية ومثيرات متعددة تستخدمها للترويج، وموجهة إلى الأعمار كافة وليس محصورة في فئة عمرية محددة، وإن كانت فئة الشباب أكثر الفئات تأثراً بها.

ومن خلال ما تم عرضه من النظريات السلوكية التي حاولت تفسير سلوك الإنسان بشكل عام، نجد أن تفسير النظريات الاقتصادية لسلوك الإنسان الاستهلاكي لا تختلف كثيراً عن تفسير الأخرى إلا في المجال الذي يُمارَس فيه السلوك، وتشير الأخيرة إلى أن هناك عاملين أساسيين يؤثران في السلوك الاستهلاكي للفرد؛ الأول مرتبط بالشخصية، في حين يرتبط الثاني بالعوامل البيئية. ويعد المكون العقلي، والنفسي، والفسيولوجي، إضافة إلى الذكاء، والإدراك، والمزاج والثقة بالنفس، جميعها عوامل ترتبط بالإنسان نفسه، بينما تتمثل العوامل البيئية في كل ما يقع خارج حدود الإنسان وما يحيط به من قوى ومؤثرات تؤثر في سلوكه الاستهلاكي، ويصعب عليه السيطرة عليها (المؤذن، 1997)؛ فالبيئة الطبيعية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والمعلوماتية، والقانونية، لها تأثيرات متعددة ومتشابكة يصعب أحياناً الفصل بينها، ولها من التأثير المباشر وغير المباشر على زيادة دافعية الإنسان أو انخفاضها نحو الإقبال على الشراء أو العزوف عنه. كما أن السلوك إنما يعبر عن التصرفات والأفعال التي يسلكها الأفراد في التخطيط لشراء المنتج، ثم شرائه واستهلاكه.، ويؤكد الصميدعى وردينة (2007، ص.18) أهمية عملية التخطيط التي يقوم بها الأفراد لأجل اتخاذ قرار الشراء، بالإضافة إلى الخبرات السابقة للفرد، التي تتعلق بالمنتج والمنتجات المنافسة والبديلة، فضلاً عن استعداده للشراء وشعوره بأهمية شراء السلعة أو طلب الخدمة، وتزيد لديه عملية

المفاضلة بين الأشياء وفقاً لنوع السلعة والعلامة التجارية ومصدرها الإنتاجي وكفاءتها، إلى غيرها من الخصائص التي تتصف بها هذه السلعة، وجميع هذه المعلومات عادة ما تكون حاضرة في ذهن المستهلك عند اتخاذه القرار النهائي لشراء السلعة، الذي يحقق من خلاله مستوى الإشباع والرضا اللازم لحاجاته ورغباته، وهو ما يوضحه شكل 1.

شكل 1

العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار للشراء

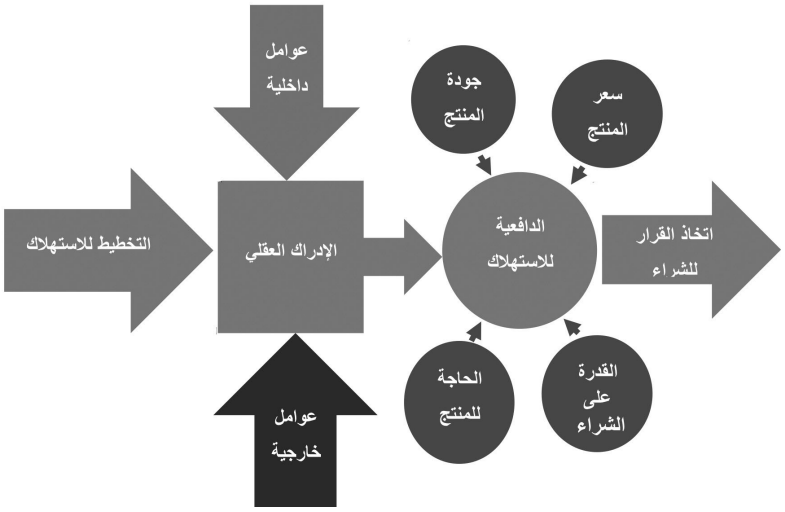

من خلال النظر في شكل 1 نجد أن الدوافع العقلانية التي تقوم على أساس التحليل والدراسة والتفكير المنطقي والتدبيري هي التي سوف يتم بناءً عليها اتخاذ القرار النهائي بشأن السلعة أو الخدمة التي يطلبها المستهلك. إن إصدار القرار بشأن شراء سلعة ما أو طلب خدمة من دون تفكير معقول أو تدبر منطقي للأمور، والانجراف لمجرد محاكاة الآخرين وتقليدهم وحب الظهور والمباهاة، إنما هو قرار عاطفي يؤثر سلباً على اقتصاد المستهلك ويستنزف أمواله في غير مكانها. فالدعوة إلى عقلنة الاستخدام الأمثل للموارد والحد من الاستهلاك المفرط للمواد لا يأتي اعتباطاً، بل لا بد من وجود قناعة، تتجسد في تفكير

الإنسان الموجه نحو نمط الاستهلاك وحماية الموارد الطبيعية تحقيقاً للأمن الاجتماعي، وهذا – بحد ذاته – يعد أحد الأهداف الرئيسة للسياسات الاقتصادية المستدامة، التي تسعى دول العالم جميعها للسير على ضوئها (غربي، 2014، ص.332). وقد أجريت العديد من الدراسات حول ثقافة المستهلك، وأهمية توعيته؛ بوصفها من الأمور الأساسية المهمة التي تؤثر على اقتصاد الأسرة، ومن ثمّ تُعد أساس اقتصاد الدولة. وقد أوضحت دراسة وولجر وآخرين، ودراسة شارلوت وآخرين (Woolgar et al., 2006; Chatriot et al., 2006) أن هناك علاقة وثيقة بين الثقافة وطبيعة الاستهلاك في المجتمعات، وكذلك هناك علاقة بين إنتاج الفرد واستهلاكه، وأن استهلاك الإنسان – من حيث التقتير والتبذير– نابع من ثقافته، وقد أسهمت القواسم المشتركة بين نظريات الدوافع وسلوك المستهلك بشكل كبير في الكشف عن دوافع المستهلكين، وعلى ضوئها صممت العديد من الإستراتيجيات التسويقية المرتبطة بقيمة المنتوج والتوزيع والترويج للسلع، وبهذا الصدد ساعدت نظرية التعلم الاشتراطي أو الترابطي لبافلوف وثورندايك على استخدام إستراتيجية التكرار في مجال الإعلان والترويج للسلع، كما أسهمت نظرية الارتباط أيضاً في الكشف عن منافع السلعة المرتبطة بمستلزمات الإنسان وحاجاته وغيرها، بالإضافة إلى النظريات الأخرى التي سبقت الإشارة إليها.

مشكلة الدراسة

تنبثق مشكلة هذه الدراسة من كونها موجهة نحو الكشف عن درجة إدراك طلبة الجامعة لأهمية التنويع الاقتصادي؛ باعتباره إحدى ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وأحد المتطلبات الأساسية لدعم الاقتصاد الوطني لأي دولة، وهذا التنويع مرتبط بمستوى وعي أفراد المجتمع ومعرفتهم بأساليبه، ويعدّ مطلباً وقائياً وعلاجياً في الوقت نفسه لحل الأزمات الاقتصادية، وبخاصة في الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه المجتمعات ودول العالم بشكل عام. يشير تقرير التنمية العربية للتنويع الاقتصادي الموجه نحو تصويب المسار وإرساء

الاستدامة في الاقتصادات العربية إلى أنه لا يزال هناك قصور في مستويات التنوع الاقتصادي، على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية، ونخص بالذكر هنا سلطنة عمان، على مستوى التخطيط والتنفيذ في هذا المجال؛ إذ أصبح التنوع الاقتصادي ركناً أساسياً في خططها ورؤاها الإستراتيجية كما ورد في رؤية عمان 2040 (المعهد العربي للتخطيط، 2018، ص.65).

كما أن ما تمر به دول العالم بشكل عام والسلطنة بشكل خاص من أزمة اقتصادية، أدى إلى أن تتناول أهداف خطة التنمية الخمسية التاسعة 2016–2020 بالسلطنة أهمية تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال التوسع الأفقي وتنمية القطاعات الواعدة بالسلطنة، وكذلك العمل على نشر الوعي المجتمعي حول أهمية دور أفراد المجتمع في البحث عن مصادر تمويل متنوعة غير معتمدة على القطاع الحكومي، وكذلك في تنويع إيراداتها التي تكمن في الاعتماد على سلعة إستراتيجية واحدة؛ مثل النفط أو الغاز (عبد الهادي، 2018). ومن هنا جاءت هذه الدراسة؛ لتكشف عن درجة إدراك طلبة جامعة السلطان قابوس لأساليب التنويع الاقتصادية وترشيد الاستهلاك؛ بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها دول الخليج العربي في الآونة الأخيرة، وسيتم ذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما أساليب التنويع الاقتصادي من وجهة نظر طلبة جامعة السلطان قابوس؟
- ما أساليب دعم الاقتصاد الوطني؛ بما يحقق التنويع الاقتصادي من وجهة نظر طلبة جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان؟
- ما أساليب ترشيد الإنفاق والاستهلاك؛ بما يدعم الاقتصاد الوطني من وجهة نظر طلبة جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الطلبة حول أساليب دعم الاقتصاد الوطني وأساليب ترشيد الإنفاق؛ بما يدعم الاقتصاد الوطني، تعزى إلى الجنس، والتخصص والسنة الدراسية؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 – الكشف عن مستوى وعي الطلبة بجامعة السلطان قابوس بأساليب التنويع الاقتصادي ومفهوم ترشيد الاستهلاك.

2 – الكشف عن مستوى الفروق ذات الدلالة الإحصائية في مستوى وعي الطلبة بجامعة السلطان قابوس بمفهوم ترشيد الاستهلاك وفقاً للاختلافات التي تعزى إلى متغيرات الجنس، والتخصص، والسنة الدراسية.

3 – تعرّف مجالات التنوع الاقتصادي وأساليبه، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد الوطني.

4 – تقديم مجموعة من المقترحات؛ بوصفها محددات للاستهلاك وترشيده؛ بما يحقق دعماً للاقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة من أنها:

1 – تتزامن مع الأزمة الاقتصادية التي تمر بها دول العالم، وبخاصة بعد انخفاض سعر النفط.

2 – تثير الوعي لدى طلبة الجامعة، وهم الفئة التي تعول عليها الدولة في بناء المجتمع وقيادة الخطط التنموية فيه.

3 – تحث القائمين على التعليم على الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في ترسيخ مفهوم ترشيد الاستهلاك عن طريق التوجه نحو التنويع الاقتصادي.

4 – تساعد نتائجها أصحاب القرار والمخططين في مجال التنمية الاقتصادية في جميع المؤسسات والوزارات على اتخاذ الإجراءات اللازمة في مجال ترشيد الاستهلاك ومنح فرص للاستثمارات، غير تقليدية لدعم الاقتصاد الوطني.

الدراسات السابقة

في مراجعة للدراسات السابقة نجد أن عدداً من الدراسات تناول ترشيد الاستهلاك وأهميته والأساليب المتبعة في دعم الاقتصاد الوطني والحد من الإسراف والتبذير والبحث عن أساليب جديدة للاستثمار في القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام، وإبراز دور منظمات المجتمع المدني بوصفها شريكاً ثالثاً في دعم الاقتصاد الوطني؛ ومن هذه الدراسات دراسة رضوان (1986)، وقدم فيها دراسة تحليلية لترشيد الاستهلاك الخاص، وهدف إلى تعرّف العوامل المؤثرة في زيادة الاستهلاك الخاص ووسائل ترشيده، والكشف عن الأبعاد الحقيقية للمشكلة، وتحديد أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية، التي أدت إلى زيادة الاستهلاك.

وتمحورت دراسة يوسف (1992) حول القيم الدينية والتربوية والاجتماعية المتعلقة بالسلوك الاستهلاكي في التراث العربي الإسلامي، وهدفت إلى معرفة القيم الإسلامية المتعلقة بالسلوك الاستهلاكي في التراث العربي، وهي القيم الدينية والتربوية والاجتماعية. وقد توصلت إلى أن التربية الإسلامية تكسب المسلم وعياً استهلاكياً، يجعله رشيداً في اتخاذ قراره الاستهلاكي، بيد أن هذا الوعي الذي توفره التربية الإسلامية قد يضعف، فيقع الفرد في الإسراف أو التبذير؛ أي يسلك سلوكاً غير رشيد في استهلاكه، وهنا لابد من علاج، يتمثل أساساً في التذكير بالضوابط والقيم الإسلامية، الداعية إلى الرشد، ويقع عبء التذكير بذلك على عديد من الأجهزة، من أهمها أجهزة الإعلام.

أما ليماير (Lemire, 2005)؛ فقد تناول دور المرأة في سوق العمل عبر التاريخ؛ وبخاصة في إدارة الاقتصاد الأسري، وبعد خروجها إلى سوق العمل؛ إذ أصبح دورها أكثر تعقيداً في المواءمة بين متطلبات الأسرة وسوق العمل، وانعكاس ذلك على الاستهلاك الأسري. وأكدت دراسة قام بها فريق بحث تابع للبنك الدولي (Laderchi et al., 2013) أهمية الإسراع في تحقيق التوازن في الاقتصاد من خلال الحد من الفقر وتحقيق التنمية في المجتمعات، وبخاصة بعد

انخفاض سعر البترول والسعي إلى البحث عن بدائل أخرى لدعم الاقتصاد، ولا سيما أن أكثر استهلاك يتمثل في استهلاك الكهرباء والغاز في الاستعمال اليومي للفرد والمجتمع. وأوصت الدراسة بتوجيه الاستثمارات المستقبلية خلال العشرين سنة القادمة لغاية 2030، نحو الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة وفي القطاع الخاص، والبحث عن بدائل واستثمارات طويلة الأجل، والتوسع في مجال الإنتاج المحلي.

وقام بولين (Paulin, 2008) بدراسة حول أنماط الإنفاق لدى فئة الشباب الذين تبلغ أعمارهم 21 سنة من الأمريكيين؛ باعتبار هذه المرحلة العمرية تعبر عن دورة حياة واحدة في عمر الإنسان، هي سن البلوغ من الناحية القانونية، والعمر الذي لم يعد الشاب فيه قاصراً، ويمكن قانوناً أن يمارس حياته بحرية في مختلف شؤونه؛ مثل استئجار منزل أو شرائه. وهي المرحلة التي يتم فيها استكمال مراحل التعليم النظامي. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الأفراد في هذه الفئة العمرية بدؤوا حياتهم الوظيفية؛ ومن ثم هم يواجهون العديد من التحديات. وأظهرت نتائج الدراسة أن تحقيق الحفاظ على الاستقلال المالي لهم يمكن أن يكون صعباً عليهم، وله تداعيات، على المدى الطويل، على البالغين منهم وعلى أقرانهم الآخرين في المجتمع، وأن لأنماط الدخل والإنفاق تأثيراً على قدرتهم على شراء منزل، وتوفيرهم لتعليم أطفالهم في المستقبل، والعيش بشكل جيد في أثناء التقاعد، وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن هناك تغييرات حدثت على أنماط اعتقادات الشباب من فئة العمر 21 وفئة العمر من 21–29 سنة في الآونة الأخيرة؛ نتيجة التحولات التي طرأت على أوضاعهم الاقتصادية؛ من حيث إيراداتهم أو إنفاقهم؛ إذ يواجه الشباب صعوبة في العيش مستقلين عن والديهم؛ بسبب صعوبة دفع إيجار السكن ومستلزمات المعيشة. وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات فئة الأعمار والحالة الاجتماعية والاقتصادية للشباب.

أما دراسة عبد الرحيم (2012)؛ فقد تناولت اتجاهات الطالبة الجامعية السعودية نحو ثقافة ترشيد الاستهلاك، وهدفت إلى تعرّف اتجاهات الطالبة الجامعية السعودية نحو ثقافة ترشيد الاستهلاك، ومصادرها وإسهامها في تعزيز هذه الثقافة ونشرها. اعتمدت الدراسة على عينة ميدانية، بلغ حجمها 550 طالبة من طالبات قسم الدراسات الاجتماعية في مركز الدراسات الجامعية للبنات بجامعة الملك سعود، ولتحقيق الأهداف المشار إليها صممت استبانة وفق الشروط المناسبة. وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها: معرفة الطالبة الجامعية السعودية بثقافة ترشيد الاستهلاك من مصادر محدودة، فضلاً عن ضآلة دورها في نشر هذه الثقافة. وقد أشارت المعالجة الإحصائية لنتائج الدراسة إلى وجود دلالة إحصائية في العلاقة بين الخلفية الاجتماعية للطالبة ومعرفتها بثقافة ترشيد الاستهلاك وممارستها لها، وقلة اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بهذه الثقافة. وخلصت الدراسة؛ استناداً إلى الجانبين النظري والميداني، إلى توصيات واقتراحات عدة على صعيد الجامعة والمجتمع والأسرة، ارتبطت بالنتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة.

وقام (DuA et al., 2014) تناولت النظم الإيكولوجية والمراعي، والموارد الطبيعية الأساسية في منطقة منغوليا الداخلية ذاتية الحكم؛ إذ تعرضت هذه الموارد للنقص؛ بسبب تدخل البشر المتزايد؛ مما أدى إلى تدهور النظم الإيكولوجية الهشة (الرقيقة). هدفت الدراسة إلى وصف التغييرات الموجهة لتبني بعض السياسات استعادة الأنماط الأساسية لاستهلاك الأسرة، من الغذاء والوقود والمياه، وتوزعها المكاني على أنواع المراعي في المنطقة. وقد جمعت بيانات الاستهلاك المنزلية الأساسية في مرج السهول، والسهوب النموذجية وشبه الصحراوية المنبسطة باستخدام الاستبانات التي وصلت إلى 209 من الرعاة والمزارعين. وأظهرت نتائج الدراسة أن استهلاك الأسر، بطبيعته، يتضمن كمية قليلة من المحاصيل الزراعية بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية والخضار والفاكهة، مع كمية عالية من اللحوم، التي لا تزال تهيمن على أنماط

استهلاك الغذاء. كما أظهرت نتائج الدراسة أن كمية استخدام الفحم والكهرباء والغاز ارتفعت بين عام 1995 إلى عام 2010، وأن مصدر المياه للأغراض المنزلية في جميع المجالات الثلاثة التي شملتها الدراسة، هو المياه الجوفية، مع الاتجاه المتزايد إلى استخدام مياه الصنبور من الإمدادات العامة وليس من الآبار المملوكة للقطاع الخاص، وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق التوازن في استهلاك السكان في تلك المناطق؛ لأجل تحقيق التنمية المستدامة فيها.

تعقيب على الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة يتبين أن هناك اهتماماً واضحاً بترشيد الاستهلاك، يتمثل في البحوث والدراسات التي تم إجراؤها، والمؤتمرات التي عقدت في ضوء الوعي والبحث عن الأسباب والعوامل المؤدية إلى زيادة الاستهلاك، ومحاولة الحد منه، ويلاحظ أن معظم الدراسات تناولت مفهوم ترشيد الاستهلاك من منظور إسلامي واجتماعي واقتصادي (عبد الرحيم، 2012)، ويلاحظ اهتمام واضح بترشيد الاستهلاك، من خلال دراسة بولين (Paulin, 2008)، التي تمحورت حول أنماط الاستهلاك لدى الشباب. وقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة والأدب النظري في إعداد الاستبانة وفي تحديد الإطار المفاهيمي لترشيد الاستهلاك.

مصطلحات الدراسة

- **ترشيد الاستهلاك:** يرجع الترشيد لغة إلى الفعل رشَدَ- رُشْداً: اهْتَدَى، فهو راشد.... ويقال: رشِدَ أمْرَهُ: رشِدَ فيه وُفِّق له (المعجم الوسيط، 2005، ص.346).

والاستهلاك: مصدره اسْتَهْلَكَ في كذا: جَهَد نفسه فيه، واسْتَهْلَكَ المالَ ونحوه: أنفَقَه أو أهلكه، ويقال: استهلك ما عندَهُ من طعامٍ أو متاع (المعجم الوسيط، 2005، ص.991).

ويقصد به اصطلاحاً الاستخدام المباشر للسلع والخدمات التي تشبع رغبات الإنسان وحاجاته. ويعرف عبد القادر (1979، ص.157) ترشيد الاستهلاك

بأنه توجيه الفرد لكيفية عدم الإسراف في مصادر الماء والكهرباء من خلال خطط واعية وإدراكية، يعرف بها الفرد الطريق السليم والصحيح للاستخدام الأمثل والأيسر.

ويمكن تعريف مفهوم ترشيد الاستهلاك إجرائياً بأنه مقدرة الفرد على توجيه ممارساته السلوكية القائمة على القوامة والاعتدال وتجنب الإفراط والتفريط، وأن يكون قادراً على التمييز بين الإسراف والتقتير محاولاً الوصول إلى الرشد في الإنفاق الاستهلاكي القائم على التوسط والاعتدال بعيداً عن التبذير، ومحققاً القوامة في الاستهلاك سواء على مستوى الفرد أو المجتمع.

- **الاقتصاد الوطني:** يرجع مفهوم الاقتصاد في اللغة إلى قَصَدَ في الأمر: توسَّط فلم يُفْرط ولم يُفَرّط؛ وقَصَدَ في النَّفقة: لم يسرف ولم يُقتِّر. والاقتِصَادُ: علم يبحث في الظواهر الخاصة بالإنْتاج والتوزيع (المعجم الوسيط، 2005، ص.738).

ويعرف آدم سميث الاقتصاد بأنه علم الثروة، وميدانه يقتصر على دراسة طبيعة ثروة الأمم وأسبابها ومظاهرها الخارجية، وعرّفه ألفريد مارشال بأنه: "دراسة الناس في حياتهم العملية العادية" (إبراهيم، 2006، ص.384).

ويعرف الريامي (2013) الاقتصاد الوطني في كل دولة بأنه يعني بكل وضوح دفع ضرائب للحكومة، تساعدها على تنفيذ خططها التنموية، وتوفير خدمات راقية للمواطنين، وتسهم في تقليل تكاليف هذه الخدمات عن كاهل الحكومة، إضافة إلى تقليل نسبة البطالة عن طريق توفير الوظائف لمواطني البلد.

ويعرف الاقتصاد الوطني إجرائيًا بأنه: كل ما تقوم به الدولة وتبذله من جهود وممارسات وأنشطة، تهدف إلى زيادة الموارد المحدودة، من خلال توظيف رأس المال بدءاً من الإنتاج والتوزيع وتبادل السلع واستهلاكها والخدمات التي تلبي احتياجات أفراد المجتمع ومطالبهم بأعلى قدر ممكن، وبأقل التكاليف، وذلك باستخدام أعلى مستويات التخطيط وتقنياته المتنوعة؛ تحقيقاً لرفاهية الفرد والمجتمع على حدّ سواء.

يعرف هفدت (2014، ص.19) التنويع الاقتصادي بأنه "عملية مجتمعية واسعة تغيِّر من حالة الدولة المعتمدة على مصدر واحد للدخل، كالنفط أو الغاز، إلى مجتمع لديه مصادر متعددة للدخل المتولد من القطاعات الأولية والثانوية وقطاع الخدمات، وتشارك فيه شرائح عريضة من السكان". وتعرفه منظمة الأمم المتحدة (United Nation, 2016, p.13) بأنه "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، سعياً إلى بناء اقتصاد وطني سليم، يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع".

أما قروف (2015، ص.120) فيقصد بالتنويع الاقتصادي "عملية تنويع مصادر الدخل، بتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو إستراتيجية)".

أما التعريف الإجرائي للتنويع الاقتصادي في هذه الدراسة؛ فهو: القدرة على رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي بالسلطنة المتمثلة في قطاعات: التعدين، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والأسماك، والصناعات التحويلية، وتحسين كفاءة فعالية القطاعات الإنتاجية الأخرى، وعدم الاعتماد على المورد الوحيد المتمثل بقطاع البترول وعائداته؛ سعياً لبناء اقتصاد وطني سليم، يتجه نحو الاكتفاء الذاتي.

حدود الدراسة

تتحدد هذه الدراسة بما يأتي:

- **الحدود المكانية:** جامعة السلطان قابوس في سلطنة عمان.
- **الحدود البشرية:** شملت عينة الدراسة الميدانية جميع طلبة جامعة السلطان قابوس بجميع تخصصاتهم العلمية والإنسانية.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق الدراسة في الفصل الصيفي لعام 2016.

المنهج

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في الكشف عن الظاهرة، وهو يعد أفضل المناهج البحثية بخطواته وإجراءاته، وتتمثل في جمع البيانات وتحليلها، وعرض النتائج ومناقشتها، وذلك من خلال الاستعانة باستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات؛ للكشف عن مستوى وعي الطلبة في جامعة السلطان قابوس بأساليب التنويع الاقتصادي ومفهوم ترشيد الاستهلاك، وتعرّف مجالات التنويع وأساليبه من وجهة نظرهم.

مجتمع الدراسة والعينة

تمثل مجتمع الدراسة في طلبة جامعة السلطان قابوس بالكليات العلمية والإنسانية للفصل الصيفي لعام 2016، وبلغ عددهم 3264 طالباً وطالبة: 1591 من الذكور، و1673 من الإناث.

أما عينة الدراسة؛ فقد اختيرت بطريقة عشوائية، بلغت 150 طالباً وطالبة؛ بما يعادل 4.6% من مجموع المجتمع الأصلي للطلبة المسجلين في الفصل الصيفي لعام 2016، وهو الفصل الدراسي الذي أجريت فيه الدراسة، ومن خلال المقررات المطروحة في هذا الفصل، وهي نسبة اتفق الباحثون على ملاءمتها وتمثيلها لهذا النوع من المجتمع (المنيزل وغرايبة، 2007، ص.26)، وجدول 1 يوضح توزيع مجتمع الدراسة.

جدول 1

توزيع مجتمع الدراسة

الكلية	الذكور	الإناث
كلية الآداب والعلوم الإنسانية	183	263
كلية التجارة والعلوم السياسية	336	435
كلية التربية	60	133
كلية القانون	113	88
كلية الزراعة والعلوم البحرية	135	261

تابع/جدول 1

توزيع مجتمع الدراسة

الكلية	الذكور	الإناث
كلية الهندسة	516	111
كلية الطب	21	27
كلية التمريض	64	216
كلية العلوم	163	139
المجموع الكلي	1591	1673

أما عينة الدراسة؛ فقد بلغت 150 طالباً وطالبة. وجدول 2 يوضح التوزيع العددي والنسبي لعينة الدراسة، وفقاً للجنس، والتخصص، ومكان الإقامة الأصلي للطالب.

جدول 2

توزيع عينة الدراسة، وخصائصها بحسب متغيراتها

المتغيرات	الفئة	العدد	النسبة
الجنس	الذكور	70	%46.7
	الإناث	80	%53.3
التخصص	العلوم العلمية	85	%56.7
	العلوم الإنسانية	65	%43.3
السنة الدراسية	السنة الثالثة فما دون	43	%28.7
	السنة الرابعة فأعلى	107	%71.3
المجموع الكلي		150	%100

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على استخدام الاستبانة أداةً رئيسية لجمع البيانات، وقد صممت بعد مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة لقياس الظاهرة المدروسة. تكونت أداة الدراسة من جزأين: يتضمن الأول بيانات أولية عن

المستجيبين؛ من حيث الجنس، والتخصص، والكلية، والمرحلة الدراسية، إضافة إلى سؤالين للكشف عن أساليب التنويع الاقتصادي، ومحددات الاستهلاك لدى طلبة الجامعة. بينما يتضمن الثاني مجموعة من الفقرات، بلغت 32 فقرة، وزعت على محورين، هما: محور دعم الاقتصاد الوطني ومحور ترشيد الاستهلاك والإنفاق. ووضع مقياس ذو تدريج خماسي بحسب مقياس ليكرت (Likert)؛ حيث تمثل الدرجة 5 أعلى القيم للموافقة بشدة، وتدريجياً إلى الدرجة 1 للمعارضة بشدة. وقد فسرت النتائج وفق قاعدة التقريب الحسابي، وهو ما يوضحه جدول 3.

جدول 3

مستوى الموافقة وفقاً لقاعدة التقريب الحسابي لمتوسط الدرجات

المتوسط الحسابي	المستوى	الدرجة
1.49-1.00	درجة منخفضة جدّاً	1
2.49-1.50	درجة منخفضة	2
3.49-2.50	درجة متوسطة	3
4.49-3.50	درجة عالية	4
5.00-4.50	درجة عالية جدّاً	5

صدق الأداة وثباتها

تم التأكد من الصدق الظاهري للأداة من خلال عرضها على 7 من المحكمين في تخصص علم الاجتماع والتجارة والمالية والإدارة، وقد أبدوا ملاحظاتهم حول الأداة؛ من حيث وضوح الفقرات وانتماؤها للمجال وتحقيقها لأهداف الدراسة.

وتم التأكد من ثبات الأداة من خلال حساب معامل كرونباخ–ألفا؛ للتحقق من الصدق الداخلي للأداة، وطبقت على عينة من خارج المجتمع، بلغت 30 مستجيباً، وجدول 4 يبين قيم الثبات.

جدول 4

قيمة الصدق لكرونباخ –ألفا لكل محور من محاور الدراسة والمجموع الكلي

المحور	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ–ألفا
دعم الاقتصاد الوطني	12	0.892
ترشيد الاستهلاك والإنفاق	20	0.894
الكلي	32	0.936

يتضح من جدول 4 أن قيم كرونباخ–ألفا تشير إلى أن أداة الدراسة حققت الصدق بدرجة عالية، راوحت بين (0.892 و0.894) في محورين، وعلى المستوى الكلي للأداة الذي بلغ 0.936.

متغيرات الدراسة

تمثلت متغيرات الدراسة فيما يأتي:

المتغيرات المستقلة: وتمثلت فيما يأتي:

– الجنس: ويتضمن فئتين: (الذكور، والإناث).

– السنة الدراسية: وتتضمن فئتين: (السنة الثالثة فما دون، والسنة الرابعة فأعلى).

– التخصص: ويتضمن فئتين: (الكليات الإنسانية، والكليات العلمية).

المتغير التابع: وهو الدرجة المعبرة عن مفهوم ترشيد الاستهلاك ودوره في دعم الاقتصاد الوطني، من وجهة نظر عينة الدراسة.

المعالجة الإحصائية

استخدم برنامج SPSS الإحصائي في إدخال البيانات وتحليل نتائج البحث، كما استخدمت المعالجات الإحصائية ذات الصلة بالأسئلة الرئيسية للدراسة، وحللت استجابات أفراد عينة الدراسة باستخدام النسبة المئوية. كما استخرجت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة. وللوقوف على الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها، أجري اختبار (ت) لعينتين مستقلتين؛ للكشف عن وجود فروق بين متوسطات تقديرات أفراد الدراسة، تعزى إلى متغيرات: الجنس، والسنة الدراسية، والتخصص.

النتائج ومناقشتها

الإجابة عن السؤال الأول

وتستهدف الكشف عن أساليب التنويع الاقتصادي من وجهة نظر طلبة جامعة السلطان قابوس. وقد حسبت التكرارات لاستجابات أفراد عينة الدراسة واستخراج النسب المئوية لها، على النحو الآتي.

محور أساليب التنويع الاقتصادي

حسب تكرار الإجابة لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو أساليب التنويع الاقتصادي؛ حيث يمكن للمستجيب أن يختار أكثر من أسلوب. وللوقوف على أكثر الأساليب التي اتفقت عينة الدراسة عليها، حسب عدد المستجيبين والنسبة المئوية لاستجاباتهم، وهو ما يوضحه جدول 5.

جدول 5

التكرار والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول أساليب التنويع الاقتصادي

#	أساليب التنويع الاقتصادي	التكرار	النسبة المئوية
.1	الاستثمار في المجال الفندقي/السياحي	101	%67.3
.2	استصلاح الأراضي الزراعية	80	%53.3
.3	الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية	53	%35.3
.4	التوجه نحو الاستثمار في الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية)	83	%55.3
.5	استحداث مشاريع خدمية (لوجستية)	71	%47.3
.6	التوسع في فتح مناطق حرة لجلب الاستثمارات الخارجية	47	%31.3
.7	التوجه نحو الزراعة المنزلية	20	%13.3
.8	التقليل بشكل مقنن من العمالة الوافدة	66	%44
.9	استحداث ضرائب خاصة للتعليم والصحة	17	%11.3
.10	الاستثمار في الصناعات الحرفية	48	%32
.11	الإعفاء الجمركي للمواد الأولية المستخدمة في الإنتاج المحلي	29	%19.3
.12	فتح مجال الاستثمار الفندقي	53	%35.3
.13	تخصيص جائزة وطنية لأفضل مشروع استثماري وطني مستدام	83	%55.3

كشفت نتائج الدراسة في جدول 5 عن وجود تنوع وتعدد في مجال الاقتصاد من وجهة نظر الطلبة؛ إذ إن هناك من الأساليب التي حققت مستوى تأييد أكثر من 50% من المستجيبين، إذ تمثلت في أسلوب" الاستثمار في المجال الفندقي/السياحي" بنسبة 67.3%، يليه أسلوب "التوجه نحو الاستثمار في الطاقة المتجددة" بنسبة 55.3%، ثم أسلوب "تخصيص جائزة وطنية لأفضل مشروع استثماري وطني مستدام" بنسبة 55.3%، وأخيراً استصلاح الأراضي الزراعية بنسبة 53.3%.

أما الأساليب الأخرى التي نالت نسبة تأييد أقل من 50%؛ فقد تمحورت حول "استحداث مشاريع خدمية (لوجستية)" بنسبة 47.3%، و"التقليل بشكل مقنن من العمالة الوافدة" بنسبة 44%، و"الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية" بنسبة 35.3%.

أما الاستجابات التي حصلت على قيم منخفضة من التأييد؛ فقد تمحورت حول" استحداث ضرائب خاصة للتعليم والصحة" بنسبة 11.3%، والتوجه نحو الزراعة المنزلية" بنسبة 13.3%. وهذه النتيجة تشير إلى أن هناك درجة من الوعي لدى الشباب الجامعيين حول أساليب التنويع الاقتصادي؛ إذ اشتملت على القطاعات الأساسية بالسلطنة، وهي قطاع الخدمات اللوجستية، والصناعات التحويلية، والسياحة، والثروة السمكية، والتعدين.

الإجابة عن السؤال الثاني

وتستهدف الكشف عن محددات الاستهلاك من وجهة نظر طلبة جامعة السلطان قابوس. وقد حسبت التكرارات لاستجابات أفراد عينة الدراسة واستخرجت النسب المئوية لها، وهو ما يوضحه جدول 6.

جدول 6

التكرار والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول محددات الاستهلاك

#	محددات الاستهلاك	التكرار	النسبة المئوية
.1	عدم التقتير	25	%16.7
.2	التوسط والاعتدال	93	%62
.3	عدم الإسراف	52	%34.7
.4	الزهد	8	%5.3
.5	القناعة	73	%48.7
.6	التخطيط للإنفاق	104	%69.3

ومن خلال النظر إلى جدول 6 يتبين أن هناك ستة محددات للاستهلاك، تختلف نسبة استجابات الطلبة لتأييدها؛ فتشير النتائج إلى أن التخطيط للإنفاق نال نسبة تأييد تصل إلى 69.3%، يليه محدد التوسط والاعتدال بنسبة 62%، ثم القناعة بنسبة 48.7%، يليها عدم الإسراف 34.7%، أما أقل نسبة؛ فقد كانت لمحدد الزهد بنسبة 5.3%.

الإجابة عن السؤال الثالث

وتستهدف الكشف عن مفهوم ترشيد الاستهلاك ودوره في دعم الاقتصاد الوطني من وجهة نظر طلبة الجامعة. وقد استخرجت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لكل محور من محاورها على النحو الآتي.

محور دعم الاقتصاد الوطني

استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمحور دعم الاقتصاد الوطني، وهو ما يوضحه جدول 7.

جدول 7

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمحور دعم الاقتصاد الوطني

الرتبة	ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
.1	5	توفير فرص عمل للشباب	4.34	0.932	
.2	6	تقديم الحلول العاجلة للأزمات الاقتصادية	4.26	0.972	
.3	10	الحفاظ على قوة العملة المحلية	4.20	0.991	
.4	8	حسن استثمار الموارد الطبيعية والتنوع الجغرافي	4.20	1.042	
.5	11	توفير مناخ ملائم للاستثمار	4.00	1.058	
.6	1	تنويع مصادر الدخل الأسري	3.99	0.944	
.7	3	دعم مشاريع الأسر المنتجة	3.99	0.969	
.8	12	الحفاظ على قوة الاحتياطي النقدي	3.98	1.058	عالٍ
.9	9	تحقيق الأمن الغذائي	3.98	0.958	
.10	7	ترسيخ الإرادة الوطنية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية	3.97	0.962	
.11	2	معالجة الفقر بأبعاده المتعددة	3.95	0.943	
.12	4	إشاعة الشفافية والمحاسبية في المعاملات الاقتصادية	3.94	0.984	
		المتوسط الحسابي الكلي	4.07	0.666	عالٍ

تشير النتائج في جدول 7 إلى أن جميع الفقرات التي تعبر عن دعم الاقتصاد الوطني من وجهة نظر الطلبة سجلت متوسطات حسابية بدرجة "عالية"، راوحت بين أعلى مستوى لفقرة "توفير فرص عمل للشباب" بمتوسط حسابي بلغ 4.34، ثم فقرة "تقديم الحلول العاجلة للأزمات" بمتوسط حسابي قدره 4.26، من ثم "الحفاظ على قوة العملة المحلية" بمتوسط حسابي بلغ 4.20. أما أدنى متوسط حسابي في هذا المحور؛ فقد سجل للفقرة "إشاعة الشفافية والمحاسبية في المعاملات الاقتصادية" بمتوسط حسابي وقدره 3.94.

محور ترشيد الاستهلاك والإنفاق

استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفقًا لمحور ترشيد الاستهلاك والإنفاق، وهو ما يوضحه جدول 8

جدول 8

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفقا لمحور ترشيد الاستهلاك والإنفاق

الرتبة	ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
.1	26	محاربة الرشوة بأنواعها كافة	4.22	1.146	
.2	30	وجود جهاز رقابي داخل كل مؤسسة	4.19	1.027	
.3	24	الحفاظ على المرافق العامة وديمومتها	4.19	0.833	
.4	23	محاربة احتكار البضائع والتلاعب بالأسعار	4.18	1.062	
.5	27	تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في برامج تنمية الاقتصاد الوطني	4.18	1.010	
.6	31	اعتماد خطة للميزانية لصالح فكرة ترشيد الاستهلاك	4.17	1.041	
.7	32	نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك لدى الأسرة العمانية	4.15	0.967	
.8	28	تقنين التشريعات المتعلقة بحماية المستهلك	4.00	1.058	عالٍ
.9	19	نشر ثقافة الأكل والشرب على قدر الحاجة	3.98	1.109	
.10	18	شراء المنتجات المحلية	3.97	1.009	
.11	22	تطبيق المحاسبية في إدارة المؤسسات الإنتاجية والخدمية	3.87	1.025	
.12	16	استيراد الأجهزة الكهربائية التي تتميز بترشيد استهلاك الطاقة	3.86	1.040	
.13	29	تضمين المناهج الدراسية ترشيد الاستهلاك	3.82	0.960	
.14	21	توظيف التكنولوجيا في تقديم الخدمات	3.80	1.055	

تابع/ جدول 8

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفقا لمحور ترشيد الاستهلاك والإنفاق

الرتبة	ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
.15	13	دعم القرارات الحكومية في مجال ترشيد الإنفاق	3.78	1.022	
.16	20	الابتعاد عن تقديم الطعام بالمناسبات بأسلوب الموائد المفتوحة	3.77	1.124	
.17	25	اتباع حمية غذائية صحية	3.66	1.139	عالٍ
.18	17	الابتعاد عن التأثر بالإعلانات التجارية	3.58	1.043	
.19	15	عدم التهرب الضريبي	3.57	1.160	
.20	14	استخدام وسائل النقل العام في التنقل	3.34	1.099	متوسط
المتوسط		الحسابي الكلي	3.91	0.606	عالٍ

تشير النتائج في جدول 8 إلى أن معظم الفقرات التي تعبر عن دعم الاقتصاد الوطني من وجهة نظر الطلبة سجلت متوسطات حسابية بدرجة "عالية" ما عدا فقرة واحدة، سجلت متوسطاً حسابياً بدرجة "متوسطة"، وتتضمن "استخدام وسائل النقل العام في التنقل" بمتوسط حسابي وقدره 3.34.

وبشكل عام سجل أعلى متوسط حسابي في هذا المحور للفقرة "محاربة الرشوة بكل أنواعها" بمتوسط حسابي، قدره 4.22، يليها الفقرة "وجود جهاز رقابي داخل كل مؤسسة" بمتوسط حسابي، قدره 4.19، وفقرة "الحفاظ على المرافق العامة وديمومتها" بمتوسط حسابي 4.19 أيضاً، يليها فقرة "محاربة احتكار البضائع والتلاعب بالأسعار" بمتوسط حسابي، قدره 4.18.

الإجابة عن السؤال الرابع

وتستهدف الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة، وقد أجري تحليل اختبار (ت) للكشف عن الفروق وفقاً لمتغيرات: الجنس، والتخصص، والسنة الدراسية، وهو ما يوضحه جدول 9.

جدول 9

نتائج اختبار (ت) للمقارنة بين استجابات أفراد عينة الدراسة على محاورها وفقاً لمتغيرات: الجنس، والتخصص، والسنة الدراسية

المحاور	المتغيرات	الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
دعم الاقتصاد الوطني	الجنس	الذكور	3.94	0.75	148	2.125*	0.035
		الإناث	4.17	0.56			
ترشيد الاستهلاك والإنفاق		الذكور	3.83	0.65	148	1.514	0.132
		الإناث	3.98	0.55			
دعم الاقتصاد الوطني	التخصص الأكاديمي	العلوم العلمية	4.11	0.68	148	1.032	0.304
		العلوم الإنسانية	4.00	0.64			
ترشيد الاستهلاك والإنفاق		العلوم العلمية	3.96	0.62	148	1.101	0.273
		العلوم الإنسانية	3.85	0.57			
دعم الاقتصاد الوطني	السنة الدراسية	السنة الدراسية الثالثة فما دون	4.24	0.56	148	2.086*	0.039
		السنة الدراسية الرابعة فأعلى	3.99	0.69			
ترشيد الاستهلاك والإنفاق		السنة الدراسية الثالثة فما دون	4.06	0.55	148	1.852	0.066
		السنة الدراسية الرابعة فأعلى	3.86	0.61			

*دالة عند مستوى (α=0.05).

تشير النتائج في جدول 9 إلى أن هناك فروقاً ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وفقاً لمتغيراتها، وبعد إجراء اختبار (ت) تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى α=0.05 بين استجابات أفراد عينة الدراسة، تعزى إلى متغير الجنس ولصالح الإناث في محور دعم الاقتصاد الوطني، وكذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير السنة الدراسية لصالح السنة الدراسية الثالثة فما دون في محور دعم الاقتصاد الوطني. أما في متغير التخصص؛ فلم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في محاورها كافة.

مناقشة النتائج

من خلال عرض النتائج تبين أن هناك مستوى واضحاً من الوعي لدى طلبة الجامعة فيما يخص جوانب عديدة، ترتبط بترشيد الاستهلاك ودوره في دعم الاقتصاد الوطني بسلطنة عمان؛ إذ نجد أن هناك توجهاً من قبل المستجيبين نحو فتح المجال للاستثمارات غير النفطية؛ مثل الاستثمار في السياحة، ولا سيما أن السلطنة تتميز ببيئة متنوعة، تجمع بين الجبل والسهل والوادي والبحر، وهي تعد بيئة جاذبة للسياحة؛ لما فيها من معالم تراثية وتاريخية متنوعة، وكذلك الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، وبخاصة الطاقة الشمسية؛ لما تتميز به السلطنة من شروق الشمس عليها طوال العام تقريباً، وهي تعد من الاستثمارات المستدامة والمتجددة، وقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة دوا (DuA et al., 2014) في أهمية النظم الإيكولوجية والمراعي والموارد الطبيعية في دعم الاستهلاك وترشيده في منطقة منغوليا، وكذلك نتائج دراسة لادرخ (Laderchi et al., 2013) في أهمية توجيه الاستثمارات المستقبلية خلال العشرين سنة القادمة نحو مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن مثل هذه الاستثمارات تحتاج إلى دعم وطني كما عبر عن ذلك طلبة الجامعة، كذلك هناك إشارة من قبل الطلبة إلى أهمية تخصيص

جائزة وطنية لأفضل مشروع استثماري؛ لأجل تحفيز أبناء المجتمع على فتح استثمارات جديدة بالسلطنة.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك إشارات واضحة حول أهمية فتح المجال لاستحداث مشاريع خدمية لوجستية، وكذلك التقليل من العمالة الوافدة، والتوجه نحو الزراعة المنزلية، وكذلك استحداث ضرائب توجه لدعم التعليم والصحة، كل هذه تعد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها في دعم الاقتصاد الوطني، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة لادرخ (Laderchi et al., 2013) في أهمية التوسع في الإنتاج المحلي لدعم الاقتصاد الوطني.

أما استجابات الطلبة حول كيفية التوجه لصرف مدخولاتهم؛ فقد أظهرت النتائج أن معظم مدخولاتهم موجهة نحو الضروريات والكماليات، وهو توجه لا يزال تقليدياً؛ إذ إن توجههم نحو الاستثمارات أو المدخرات جاء متدنياً، وهو ما يوضحه جدول 5. ونجد أن هناك درجة من الوعي لدى طلبة الجامعة، وبخاصة في استجاباتهم حول محددات الاستهلاك؛ إذ أوضحت النتائج أن أعلى محدد للاستهلاك هو التخطيط للإنفاق بنسبة 69.3%، يليه التوسط والاعتدال بنسبة 62%. ويمكن القول: إن الوعي بأهمية التخطيط، وكذلك التوسط والاعتدال، يعدان من القيم الأساسية في الإسلام، التي تعمل على ضبط عملية الإنفاق، وهذه النتيجة جاءت متفقة مع نتائج دراسة يوسف (1992) في أن التربية الإسلامية تعمل على إكساب الفرد فهماً واضحاً لترشيد الاستهلاك وأساليبه بعيداً عن الإسراف والتبذير.

وأوضحت نتائج الدراسة أيضاً أن تحقيق دعم للاقتصاد الوطني يتم عن طريق توفير فرص عمل للشباب، وكذلك الإسراع في تقديم الحلول للأزمات، والحفاظ على قوة العملة المحلية، والتوجه نحو استثمار الموارد الطبيعية، وتوفير مناخ ملائم للاستثمار، إضافة إلى أهمية توجه الأسر إلى تنويع مصادر الدخل لديها، إضافة إلى دعم مشاريع الأسر المنتجة، هذا فضلاً عن أهمية الحفاظ على قوة الاحتياطي النقدي في السلطنة؛ كل هذه تعد من الأمور المهمة والأساسية لدعم الاقتصاد الوطني؛ إذ إنها موجهة للفرد والمجتمع على حدّ سواء.

وفي محور الاستهلاك والإنفاق أظهرت نتائج الدراسة أن هناك درجة من الوعي لدى طلبة الجامعة في مجال ترشيد الاستهلاك؛ إذ أكدت النتائج أهمية محاربة الرشوة بكل أنواعها وأهمية وجود جهاز رقابي داخل كل مؤسسة، وكذلك الحفاظ على المرافق العامة وديمومتها، هذا، بالإضافة إلى محاربة الاحتكار للبضائع والتلاعب بالأسعار.

ونظراً لأهمية دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الوطني، أشارت نتائج الدراسة إلى أهمية تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في برامج التنمية، وهو ما أشارت إليه نتائج دراسة لادرخ (Laderchi et al., 2013).

وبالنظر إلى أهمية نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك في المجتمع أكدت نتائج الدراسة ذلك عن طريق الاهتمام بنشر ثقافة ترشيد الاستهلاك لدى الأسرة العمانية؛ بوصفها نواة المجتمع وأن اقتصاد المجتمع يعتمد على الاقتصاد الأسري، كذلك أهمية نشر ثقافة الأكل والشرب بين أبناء المجتمع والابتعاد عن تقديم الموائد المفتوحة، والابتعاد عن التأثر بالإعلانات التجارية، وكذلك تشجيع شراء المنتوجات المحلية. كل ذلك يتطلب تضمين المناهج الدراسية موضوعات حول ترشيد الاستهلاك، وهذا ما أشارت إليه نتائج دراسة عبد الرحيم (2012) من أهمية نشر ثقافة الاستهلاك في المجتمع السعودي.

أما أهمية دور السلطنة في هذا الجانب؛ فقد أظهرت نتائج الدراسة أن ترشيد الاستهلاك يتطلب أن يُدعم من قبل الحكومة، وبخاصة في عدم السماح باستيراد الأجهزة الكهربائية، التي تستهلك الطاقة بشكل كبير زائد عن الحد المسموح به.

وكشفت النتائج أيضاً أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة، تعزى إلى متغير الجنس لصالح الإناث في محور دعم الاقتصاد الوطني؛ إذ إن للإناث دوراً واضحاً في دعم الاقتصاد، ولا سيما أن المرأة هي أساس الأسرة، ولها دور فاعل في دعم الاقتصاد، وذلك عن طريق إدارتها لشؤون الأسرة وتلبية احتياجاتها، وهذا في حد ذاته يُعد عنصراً فاعلاً

في توجيه الإنفاق الأسري بشكل إيجابي لدعم الاقتصاد الوطني، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Lemire, 2005) في أن للمرأة دوراً كبيراً في اقتصاد الأسرة وفي سوق العمل، في حين جاءت هذه النتيجة مغايرة لنتائج دراسة عبد الرحيم (2012) في أن معرفة الطالبة الجامعية السعودية بثقافة الاستهلاك لا تزال محدودة.

أما نتائج الدراسة المتعلقة بمتغير السنة الدراسية فقد أظهرت أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية لصالح طلبة المراحل الأولى من الجامعة مقارنة بطلبة المراحل المتقدمة (الأخيرة) منها، ويمكن تفسير ذلك بأن الطلبة الصغار يلتمسون إشكالية المخرجات التي تسبقهم حيناً في انتظار الوظيفة وتزعزع العامة، وظاهرة كثرة الباحثين عن عمل ولّدت لديهم هاجساً تجاوز هذا الشعور والواقع. في حين أن طلبة المراحل الدراسية المتقدمة يشغل تفكيرهم مصيرهم الوظيفي؛ ومن ثم فإن اهتمامهم ينصب على كيفية إيجاد فرصة عمل بعد التخرج، وهذا ما أشارت إليه نتائج دراسة (Paulin, 2008) من أن فئة الشباب من الذين تبلغ أعمارهم 21 سنة يبدؤون التفكير في الاستقلال المالي، الذي له من التداعيات التي توجه نمط تفكيرهم نحو البحث عن مصادر للدخل وأساليب الإنفاق.

الخاتمة

خلاصة النتائج

من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن:

- هناك مستوى واضحاً من الوعي لدى طلبة الجامعة فيما يخص جوانب عديدة، ترتبط بترشيد الاستهلاك ودوره في دعم الاقتصاد الوطني بسلطنة عمان.
- هناك إشارات واضحة حول أهمية فتح المجال لاستحداث مشاريع خدمية لوجستية، وكذلك التقليل من العمالة الوافدة، والتوجه نحو الزراعة المنزلية، وكذلك استحداث ضرائب توجه لدعم التعليم والصحة.

- معظم مدخولات طلبة الجامعة موجهة نحو الضروريات والكماليات، وهو توجه لا يزال تقليدياً؛ إذ إن توجههم نحو الاستثمارات أو المدخرات جاء متدنياً.
- ترشيد الاستهلاك بالسلطنة يتطلب أن يدعم من قبل الحكومة، وبخاصة عدم السماح باستيراد الأجهزة الكهربائية التي تستهلك الطاقة بشكل كبير زائد عن الحد المسموح به.
- للإناث دوراً واضحاً في دعم الاقتصاد، ولا سيما أن المرأة هي أساس الأسرة، ولها دور فاعل في دعم الاقتصاد، وذلك عن طريق إدارتها لشؤون الأسرة وتلبية احتياجاتها.
- طلبة الجامعة في المراحل الدراسية المتقدمة يشغل تفكيرهم مصيرهم الوظيفي؛ ومن ثم فإن اهتمامهم ينصب على كيفية إيجاد فرصة عمل بعد التخرج.
- للقطاع الخاص أهميته ودوره في دعم الاقتصاد الوطني، إضافة إلى أهمية تحفيزه للمشاركة في البرامج والخطط التنموية في السلطنة.

التوصيات والمقترحات

وفي ضوء النتائج توصي الدراسة بما يأتي:

1 – العمل على نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك من خلال تضمينها في المناهج الدراسية في المراحل التعليمية المبكرة حتى المرحلة الجامعية.

2 – أن يتم عقد ورش عمل وندوات لطلبة الجامعة حول كيفية تنويع مصادر الدخل للفرد والمجتمع، وذلك عن طريق عرض تجارب وخبرات لأفراد أو أسر منتجة تميزت بتنوع مصادر الدخل.

3 – العمل على توفير فرص عمل للشباب الجامعي في المجتمع؛ كون ذلك من الممارسات الاقتصادية التي تحقق دعم الاقتصاد الوطني.

4 – التوجه نحو الاستثمار السياحي والفندقي، من خلال تقديم التسهيلات وتحفيز الاستثمارات والحصول على الدعم من الحكومة في هذا المجال.

5 – تحفيز القطاع الخاص والأعمال الحرة للقيام بالاستثمارات والمشاريع الاقتصادية المنتجة، التي تدعم الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تقديم الدعم والتسهيلات، كالإعفاء الجمركي، على سبيل المثال.

6 – توعية طلبة الجامعة بأهمية توظيف التكنولوجيا بكل أنواعها؛ لتقديم الخدمات لأبناء المجتمع، لما توّفره من اقتصاد في مجال النقل واستهلاك الطاقة وترشيد استهلاك الوقت والجهد والمال.

7 – العمل على توظيف وسائل الإعلام الجامعي، ووسائل التواصل الاجتماعي، في تثقيف الطلبة والجامعة حول أهمية ترشيد الاستهلاك الأسري، والحد من الإسراف والتبذير في المأكل والمشرب والكماليات، التي تستنزف ميزانية الأسرة وتعطل مسيرة التنمية المجتمعية المستدامة.

8 – في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، لابد من القيام بعمليات توعوية وتنويرية لطلبة الجامعة في تعدد مصادر الدخل والتحرر من فلسفة التعليم لأجل الوظيفة؛ لتصبح الفلسفة قائمة على التعليم لأجل التعليم.

وتقترح هذه الدراسة ما يأتي:

- إجراء دراسة حول إمكانية تضمين مناهج التعليم لمفهوم ترشيد الإنفاق وتنويع مصادر الدخل.
- إجراء دراسة حول دور الأسرة العمانية في دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمع.

المراجع

إبراهيم، مجدي عزيز. (2006). *موسوعة المعارف التربوية*. عالم الكتب.

أيوب، مدحت. (2003). *الأمن القومي العربي في عالم متغير*. مكتبة مدبولي.

بني يونس، محمد محمود. (2007). *سيكولوجيا الدافعية والانفعالات*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الحاجي، محمد. (2010). ترشيد الاستهلاك بين الأصالة والمعاصرة. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، *مجلة الوعي الإسلامي*، *47*(537)، 8–11.

خليفة، عبداللطيف، وعبدالله، معتز سيد. (2011). *الدوافع والانفعالات*. دار الزهراء للنشر والتوزيع.

رضوان، فاروق عبد الفتاح. (1986). ترشيد الاستهلاك الخاص: دراسة تحليلية. *مجلة المال والتجارة*، *18*(201)، 19–25.

الرفوع، محمد أحمد. (2015). *الدافعية نماذج وتطبيقات*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الريامي، سامي. (2013، فبراير 27). *ما الاقتصاد الوطني*؟ http://www.alarabiya.net/views/2013/02/27/268593.html

شبكة النبأ للمعلومات. (2003). *البطالة هي الظاهرة الأكثر خطورة التي يعيشها الشباب العربي*، 1–3. استرجع في يوليو 2018 من: http://www.annbaa.org

الصميدعي، محمد جاسم، وردينة، عثمان يوسف. (2007). *سلوك المستهلك*. دار المناهج للنشر والتوزيع.

عبدالرحيم، آمال. (2012). اتجاهات الطالبة الجامعية السعودية نحو ثقافة الاستهلاك. *مجلة جامعة دمشق*، *28*(1)، 33–45.

عبدالقادر، محمد عبدالمنعم. (1979). *النظام الاقتصادي الإسلامي*. دار المجمع العلمي.

عبيدات، محمد إبراهيم. (2001). *سلوك المستهلك: مدخل إستراتيجي*. دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة.

علي، لونيس. (2009). *الأبعاد الاجتماعية والثقافية لسلوك المستهلك العربي*. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

علي، نبيل. (2003). البرمجيات ومهمة توظيف المعرفة. *مجلة العربي*، (541)، 136–141.

غباري، ثائر أحمد. (2008). *الدافعية: النظرية والتطبيق*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

غربي، محمد. (2014). *التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة*. ابن النديم للنشر والتوزيع.

فيذرستون. (1991). *الثقافة الاستهلاكية والاتجاهات الحديثة* (محمد عبدالله المطوع، ترجمة). دار الفارابي.

قروف، محمد كريم. (2015). التنويع الاقتصادي في الجزائر: قياس ومقاربة للقواعد والدلائل. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، (25)، 117–134.

كويليام، سوزان. (2004). *الدوافع المحركة للبشر: الدليل الكامل لأنماط الشخصية*. مكتبة جرير.

محمود، داليا محمد عبدالله. (2011). *مقدمة في التسويق المباشر: سلسلة اتجاهات حديثة في الإعلام*. دار العالم العربي.

مراد، ناصر. (2006). تحديات العولمة على الاقتصاد الوطني. *دراسات* اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، (7)، 47–60.

مرتضى، مصطفى. (2011). العولمة وثقافة الاستهلاك لدى الشباب الجامعي: دراسة اجتماعية ميدانية. *حوليات آداب عين شمس*، (عدد خاص)، 401–434.

المعجم الوسيط. (2005). *مجمع اللغة العربية* (ط.4). مكتبة الشروق الدولية.

المعهد العربي للتخطيط. (2018). *تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية*. الإصدار الثالث. المعهد العربي للتخطيط.

منظمة الدول العربية. (2016، نوفمبر 1). *التقرير العربي الخامس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية دعم القدرة التنافسيّة لتعزيز القابلية للتّشغيل: نحو معالجة اقتصادية مستدامة"*.
http://alolabor.org/wp-content/ uploads/2016/12/ Report_Operation_ And_ Unemployment_Nu_05.pdf

المؤذن، محمد صالح. (1997). *سلوك المستهلك*. مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

نصير، مكاوي. (2012). قراءة تحليلية لمظاهر اختلال تدبير النفقات المحلية. *مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية*، (2)، 111–148.

النقري، معن. (1999). *المعلومایاء (المعلوماتية) ظروفها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية*. دار الرضا للنشر.

الهادي، رضوي محمود. (2018). *معوقات التكامل العربي بين دول مجلس التعاون الخليجي*. المكتب العربي للمعارف.

هفدت، مارتن. (2014). *التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الانجازات والاتجاهات المستقبلية*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الهيئة العامة لسجل القوى العاملة. (2016). *التقرير الشهري لعدد الباحثين عن العمل*. وزارة القوى العاملة.

يوسف، سليمان عبدالواحد. (2011). *الفروق الفردية في العمليات العقلية المعرفية*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

يوسف، يوسف إبراهيم. (1992). القيم الدينية والتربوية والاجتماعية المتعلقة بالسلوك الاستهلاكي في التراث العربي الإسلامي. *مركز الدراسات والبحوث*، 9–12.

Abdel Qader, M. (1979). *Islamic economic system* (in Arabic). The Academic Society House

Al Nab'a Information Network. (2003). *Unemployment is the most dangerous phenomenon experienced by Arab youth* (in Arabic). Retrieved in July 2018 from http://www.annbaa.org

Al Naqry, M. (1999). *Informatics (informatics), its economic and social conditions and effects* (in Arabic). Dar Al-Ridha for publication.

Al Waseet Dictionary (2005). *Academy of the Arabic Language* (in Arabic) (4th ed.). Al Shorouk International Library.

Al-Hadi, R. (2018). *Obstacles to Arab integration between the countries of the Gulf Cooperation Council* (in Arabic). Arab Bureau of Knowledge.

Al-Hajji, M. (2010). Rationalize consumption between originality and contemporary (in Arabic). *Islamic Awareness Magazine - Ministry of Endowments and Islamic Affairs, 47* (537), 8-11.

Ali, L. (2009). *Social and cultural dimensions of Arab consumer behavior* (in Arabic). The Modern Library for Publishing and Distribution.

Ali, N. (2003). Software and task knowledge recruiting (in Arabic). *Al-Arabi Magazine,* (541), 136-141

Al-Riyami, S. (2013, February, 17). *What is the national economy*? (in Arabic).

Al-Rufoo ', M. (2015). *Motivation Models and Applications* (in Arabic). Dar Al-Massera for Publishing, Distribution & Printing.

Al-Sumaida'i, M., & Rudainah, O. (2007). *Consumer's behavior* (in Arabic). Dar Al Manahig for Publishing and Distribution.

Amal, A. (2012). Attitudes of the Saudi university student towards the culture of consumption (in Arabic*). Damascus University Journal*, *28(1), 33-45*.

Arab Planning Institute (2018). *The Arab Development Report, Economic Diversification: An Introduction to Correcting the Course and Establishing Sustainability in Arab Economies* (in Arabic) (3rd ed.). The Arab-Planning Institute.

Ayoub, M. (2003). *Arab national security in a changing world* (in Arabic). Madbouly Library.

Azez, M. I. (2006). *Encyclopedia of educational knowledge* (in Arabic). The world of Books.

Bani Yunus, M. M. (2007). *The psychology of motivation and emotions* (in Arabic). Dar Al-Massera for Publishing, Distribution & Printing.

Beverly, L. (2005). *The business of everyday life: gender, practice and social politics in England*. c.1600-1900 Manchester University Press

Christopher, M., Woolgar, Dale Serjeantson, & Tony Waldron, eds. (2006). *Food in medieval England: diet and nutrition*. Oxford University Press.

DuA, B., Zhen, A. E., de Groot, B., Goulden, C., Long, A., CaoA, D., WuA, D., & Sun, A. (2014). Changing patterns of basic household consumption in the Inner Mongolian grasslands: a case study of policy-oriented adoptive changes in the use of grasslands. *The Rangeland Journal*, *36, 505-517*.

Featherstone (1991). *Consumer culture and modern trends* (Mohammad A. Al-Mutawa, Trans.). Dar Al-Farabi.

Garouf, M. (2015). Economic Diversification in Algeria: A Measurement and Approach to Norms and Evidence (in Arabic). *Journal of Law and Human Sciences,* (25), 117-134.

Ghobari, T. (2008). *Motivation: Theory and Practice* (in Arabic). Dar Al-Massera for Publishing, Distribution & Printing.

HFDT, M. (2014*). Economic Diversification in the Countries of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf: Achievements and Future Trends* (in Arabic). The Emirates Center for Strategic Studies and Research. http://alolabor.org/wp-content/uploads/2016/12/Report_Operation_And_Unemployment_Nu_05.pdf http://dx.doi.org/10.1071/RJ14021

Khalifa, A., & AbduAllah, M. (2011). *Motives and agitation* (in Arabic). Zahraa House for Publishing and Distribution.

Laderchi, R. C., Olivier, A., & Trimble, C. (2013). *Balancing act: Cutting Energy Subsidies While Protecting Affordability*. The World Bank, 1818 H Street NW, Washington DC 20433. www.worldbank.org

Mahmood, D. (2011). *Introduction to Direct Marketing: Recent Trends in Media Series* (in Arabic). House of the Arab World.

Muezzin, M. (1997). *Consumer's behavior* (in Arabic). House of Culture for Publishing and Distribution.

Murad, Nasser (2006). The challenges of globalization on the national economy. Economic Studies (In Arabic). *Baseera Center for Research, Consulting and Educational Services,* (7), 47-60.

Murtaza, M. (2011). Globalization and the Culture of Consumption among University Youth: A Social Field Study. *Annals of the Literature of Ain Shams*, (A special Volume), 401-434.

Naseer, M. (2012). Analytical reading of the disruption of domestic expenditure management. *Al-Manara Journal for Legal and Administrative Studies*, (2), 111-148.

Obaidat, I. (2001). C*onsumer Behavior: A Strategic Approach* (in Arabic). Wael House for Publishing, Distribution & Printing.

Organization of Arab States (2016, November 1). *The Fifth Arab Report on Employment and Unemployment in the Arab Countries* "*Supporting competitiveness to enhance employability: Towards a sustainable economic treatment* (in Arabic).

Paulin, G. (2008). Expenditure patterns of young single adults: two recent generations compared. *Monthly Labor Review*, December, (19), 19-50

Quilliam, S. (2004). *The Motivations of Humans: The Complete Guide to Personality Styles* (in Arabic). Jarir Bookstore.

Radwan, F. A. F. (1986). The rationalization of private consumption: an analytical study (in Arabic). *Journal of Money and Trade, 18* (201), 19-25.

The Public Authority for Manpower Register (2016). *Monthly report of the number of job seekers* (in Arabic). Ministry of Manpower.

United Nation (2016). *The concept of economic diversification in the context of response measure*. Technical Paper, United Nations Framework Convention on Climate Change

Western, M. (2014). *Arab integration between the drivers of sustainable development and the pressures of globalization* (in Arabic). Ibn Nadim for publication & distribution.

World Consumer Income and Expenditure Patterns. (2013).

Youssef, S. (2011). *Individual differences in cognitive mental processes* (in Arabic). Dar Al-Massera for Publishing, Distribution & Printing.

Yusef, Y. I. (1992). Religious, educational and social values to consumer behavior in the Arab and Islamic heritage (in Arabic). *Studies and Research Center*, 9-12.

Awareness Level of Sultan Qaboos University Students Regarding Economy Diversification Styles and Consumption Rationalization in Supporting Sultanate of Oman National Economy

Prof. Wajeha Th. Al-Ani
Hagir M. Al-Saadi

Abstract

Objectives: The study attempts at describing and analyzing consumption rationalization being one of the pillars in the economic and social growth and an essential perquisite to support any country's national economy as well. Considering these factors, this study investigates students' awareness of economic diversifying methods and consumption rationalization at Sultan Qaboos University.
Method: A descriptive study approach was conducted using a data collection questionnaire. It included two questions in order to address methods of economic diversity, and students' consumption determinants, in addition to two main focus points: supporting the national economy, and rationalization of consumption and expenditure. The study sample included 150 students of different Scientific and Humanities Faculties.
Results: The results of the study showed that university students have high level of awareness regarding supporting the national economy with a mean of 4.07 as well as in consumption and expenditure rationalization with a mean of 3.92. In the axis of supporting the national economy, the T-test results showed that there are significant differences in favor of females and the third academic year students and younger students.
Conclusions: The study concluded with a number of recommendations, the most important of which is holding workshops and seminars for university students on how to rationalize consumption and diversify sources of income for both the individual and society.

Keywords: Rationalization of expenditure, Economic diversity, Youth awareness, Supporting national economy.

أ. د. وجيهة ثابت العاني، حاصلة على دكتوراه في أصول التربية وفلسفتها من جامعة ولاية كنساس الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية، كلية التربية، 1985. تَشْغل حالياً منصب مساعد العميد للدراسات العليا والبحث العلمي بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس. الاهتمامات البحثية: جميع ما يرتبط بفلسفة التربية وأخلاقيات المهنة والتربية الدولية، والمواطنة العالمية، وإعداد المعلم وتأهيله وفقاً لمعايير دولية (الانتاسك وكيب) والتعليم الريادي، والقيادة التربوية، والعمل التطوعي، ودراسات المرأة وحقوق الإنسان.
الإيميل: wajeha@squ.edu.om

هاجر مبارك السعدية، حاصلة على ماجستير في علم الاجتماع من جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم الاجتماع والعمل الاجتماعي 2017. تعمل حالياً باحثة ومحللة بيانات في الدار العربية للبحوث. الاهتمامات البحثية: جميع الجوانب الاجتماعية المتعلقة بالأسرة والمجتمع والإعلام الاجتماعي وعلم النفس الاجتماعي، والتغيير الاجتماعي والإنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية.
الإيميل: hajirwork@outlook.com